وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جـامـعـــة القـادسيـــة
كـلـيــة الإدارة والاقتصاد
قسم العلوم المالية والمصرفية

دور المعلومات المالية في تشخيص الاداء المالي للشركات المدرجة في سوق العراق المالية

بحث تقدم به

الطالب/ احمد فاضل صالح

الى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد / قسم العلوم المالية والمصرفية

كجزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الإدارة والاقتصاد- قسم العلوم المالية والمصرفية

اشراف

أ.د. حسن سامي عريبي

1440 هـ **2019 م**

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ إِنْ أَحْسَنْتُمْ أَحْسَنْتُمْ لِأَنْفُسِكُمْ وَإِنْ أَسَأْتُمْ فَلَهَا فَإِذَا جَاءَ وَعْدُ الْآَخِرَةِ لِيَسُوءُوا وُجُوهَكُمْ وَلِيَدْخُلُوا الْمَسْجِدَ كَمَا دَخَلُوهُ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَلِيُتَبِّرُوا مَا عَلَوْا تَتْبِيرًا ﴾

صدق الله العلي العظيم

سورة الاسراء ((الآية 7))

الإهداء

إلى
وطني الحبيب و شهداء العراق والواجب
والى
كل من ضحى من اجل امن وامان هذا الوطن الحبيب
وإلى
كل من ساعدنا في العلم والمعرفة
والى
أساتذة كلية الإدارة والاقتصاد كافة وبالخصوص الدكتور
حسن سامي لما بذله من جهد في توجيهي وله الشكر والتقدير
والى
كافة اخواني واخواتي الطلبة
أوجه لهم تحياتي وجهدي المتواضع .. لكم منا التحية

الشكر والإمتنان

أقدم شكري وتقدير الى كل من ساهم في انتاج هذا الجهد المتواضع واخص بالذكر الدكتور (**حسن سامي**) والى كافة الأساتذة في كلية الإدارة والاقتصاد واخواني الطلبة والى شعب العراق الحبيب.

فهرست المحتويات

ت	العنوان	رقم الصفحة
1)	الآية	أ
2)	الاهداء	ب
3)	الشكر والامتنان	ج
4)	المحتويات	د
5)	المقدمة	1
6)	المبحث الاول/ المعلومات المالية	5 – 3
7)	المبحث الثاني/ مفهوم الأداء المالي وأهميته	15 – 6
8)	المبحث الثالث / مداخل وأساليب التحليل المالي والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي	21 – 16
9)	المصادر والمراجع	23 – 22
10)	الاستبيان	25 - 24

1.1 المقدمة:

تزايدت أهمية التحليل المالي وذلك لاعتباره وسيلة علمية تبحث في معالجة البيانات للمؤسسات بغرض تقديم معلومات ذات دلالة علمية يعتبر التحليل المالي تاريخيا وليد الظروف التي نشأت في مطلع الثلاثينات من القرن الماضي. التحليل المالي كأفضل الوسائل المستخدمة لتقديم معلومات ومؤشرات عن أداء المشروعات المختلفة، ويعتبر أيضا من أهم الأدوات التي يستعين بها متخذ القرار المالي. هدفت هذه الدراسة لإبراز أهمية التحليل المالي وبيان دوره في تقويم الأداء المالي وذلك باستخدام اسلوب تحليل التغير والاتجاه واسلوب النسب المالية للحصول علي مؤشرات تساعد في تقييم الأداء المالي المساعدة مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة . يعد التحليل المالي وسيله مهمة تستخدمها الإدارة لتوضح لملاك الشركة مدى كفاءتها في اتخاذ القرارات المالية وفي إدارة الأموال كما يستخدم كوسيله رقابيه مهمة يضمن للإدارة إمكانية اعتمادها في التخطيط المستقبلي فضلا عن إجابة التحليل المالي للعديد من الأسئلة مثل حجم الأموال التي ينبغي علي المنشأه إستخدامها، ونوع الأصول المطلوبه لتحقيق أهدافها وما هو حجم هيكل التمويل الأمثل.

2.1 مشكلة البحث:

وتتمثل بالتساؤلات الاتية:

١) هل القيمة الدفترية للاسهم اثر معنوي على العائد على الاستثمار للشركات على العائد.

٢) هل القيمة السوقية للاسهم اثر معنوي على العائد على الاستثمار للشركات على العائد.

3.1 أهمية البحث:

تتجسد أهمية البحث في التالي:

1. بيان دور التحليل المالي للقوائم المالية في توفير معلومات ومؤشرات تساعد مستحدمي القوائم الماليه في التقويم السليم للأداء.

2. محاولة للإسهام في تحديد النسب المالية التي يمكن الإستناد عليها في تقويم كفاءة الأداء المالي. 3. إظهار دور التحليل المالي في قياس وتقويم الأداء المالي للشركات كإسلوب متمم للقوائم المالية .

4. بيان دور القوائم المالية في إمداد المحلل المالي بالبيانات اللازمة لإكمال التحليل المالي.

4.1 أهداف البحث:

يحقق البحث الأهداف التالية:

1. التعرف علي القوائم المالية ومدى شمولها على جميع المعلومات اللازمة في عملية التحليل المالي.
2. توضيح مدى كفاية اساليب التحليل المالي لاتخاذ القرارات الرشيدة.
3. التعرف على مدى اهتمام إدارة المنشآت بالتحليل المالي للقوائم المالية ونتائجه.
4. القيمة الدفترية اثر معنوي مع العائد لاستثمار الشركات.

5.1 حدود البحث:

تنحصر حدود البحث في الآتي :

حدود مكانيه: شركة السكر العراقية.

حدود زمانية : 2018 – 2019.

المبحث الأول

المعلومات المالية

تعد القوائم المالية التي تقوم بإعدادها ونشرها الشركات المساهمة من أهم مصادر الحصول على المعلومات المالية الموثوق فيها بالنسبة لكل الأطراف سواء كانت داخلية أو خارجية، وذلك بسبب خضوعها لمراجعة مراقب الحسابات واعدادها بصورة دورية منتظمة من قبل مصدر رسمي مسئول يمكن الوثوق به، وقد تطلب ذلك ضرورة إعدادها بما يتناسب مع النمو المستمر للإحتياجات المتزايدة للمعلومات وبيئة الأعمال الحديثة، بحيث يمكن الإعتماد عليها والوثوق بها في إتخاذ القرارات الإقتصادية.[1]

وايضا تعتبر القوائم المالية مخرجات النظام المحاسبي وخلاصة او ثمرة العمل المحاسبي، فالهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو قياس نتيجة أعمال المشروع من ربح أو خسارة وتحديد المركز المالي في نهاية كل فترة مالية. [2]

مكونات القوائم المالية: قائمة الدخل:

تظهر قائمة الدخل نتيجة أعمال الشركة خلال فترة مالية محددة، حيث تبدأ قائمة الدخل بإيرادات الشركة من عملياتها الرئيسية يلي ذلك مصاريف الشركة التي تكبدها خلال العام في سبيل إنتاج الدخل. وبإيجاد "نمرق بين مجموع الإيرادات والمصاريف نتوصل إلى صافي ربح أو خسارة الشركة من العمليات المستمرة يضاف بعد ذلك إيرادات الشركة الأخرى أو غير المستمرة إن وجدت مثل أرباح بيع الأصول الثابتة وإيرادات إستثمارات في أسهم أو سندات شركات أخرى، ثم يجري طرح المصاريف الأخرى أو غير المستمرة مثل خسارة الشركة من بيع الأصول الثابتة وخسارة الشركة من بيع إستثماراتها المالية. ثم تضاف نتائج العمليات غير العادية مثل مصادرة أرض الشركة أو نتائج الكوارث غير الطبيعية، وأخيرا يتم إظهار اثر تغيير مبدأ محاسبي أو خطأ دفتري.

1 د. فواد السيد المليحي وأخرون، المحاسبة المالية في شركات الأموال، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 376.
2 د. عبد الناصر محمد سيد درويش، مبادئ المحاسبة المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص321.

فيما يلي نموذج لقائمة الدخل:[1]

قائمة الدخل عن الفترة المالية

من - / - / إلى - / - / -

إسم الشركة

كلي	جزئي	جزئي	البيان	سنة المقارنة
	xxx		صافي المبيعات لإيرادات نشاط	
	xxx		يخصم: تكلفة المبيعات	
xxx			مجمل الربح أو (الخسارة)	
			يخصم:	
	xxx		مصروفات عمومية وإدارية	
	xxx		مصروفات تمويلية	
	xxx		مخصصات بخلاف الإهلاك	
	xxx		رواتب مقطوعة وبدلات قصور وإنتقال الإعفاء	
xxx				
xxx			إجمالي المصروفات	
			يضاف:	
	xxx		إيرادات إستثمارات وإدارة مالية من شركات قابضة وشقيقة	
	xxx		قروض لوحدات مرتبطة	
	xxx		أوراق مالية أخرى	
	xxx		فوائد محصلة	
xxx	xxx		إيرادات أخرى عادية	
xxx			صافي أرباح وخسائر	

[1] – عبدالناصر محمد سيد درويش، **مرجع سابق**، ص 322.

	xxx		إيرادات غير عادية	
	xxx		أرباح أو (خسائر) رأسمالية	
xxx	xxx		أرباح أو (خسائر) فروق العملة	
xxx			يخصم منه:	
xxx			مصروفات غير عادية	
xxx			صافي الربح أو (الخسارة)	
xxx			ضريبة الدخل	
xxx			صافي الربح أو (الخسارة) بعد ضريبة الدخل	

قائمة المركز المالي:

ظهر قائمة المركز المالي الوضع الحالي للشركة في لحظة زمنية محددة حيث القائمة ما تمتلكه الشركة من أصول وما يستحق عليها من إلتزامات تجاه الغير، تظهر كما تظهر قائمة حقوق الشركاء بالشركة. وأهم ما تختلف به قائمة المركز المالي لشركات الأشخاص عن غيرها من المنشأت الأخرى هو ظهور حساب مستقل لرأس مال كل شريك بالشركة وظهور حساب جاري لكل شريك أيضا. أما فيما يتعلق بقروض الشركاء المستحقة على الشركة فإنها لا تظهر ضمن حقوق الشركاء وإنما يتم إظهارها ضمن الإلتزامات للغير، وأما القروض المستحقة على الشركاء لصالح الشركة فإنها تظهر ضمن أصول الشركة. وهي توضح أن المركز المالي للشركة يتم عرضه في صورة قائمة بحيث يتم عرض الأرقام الخاصة بكل بند فيها بالمقارنة مع أرقام السنة السابقة ويتوافق تبويب قائمة المركز المالي مع التبويب المتعارف عليه الذي يقوم على أساس معيار الربحية وليس معيار السيولة حيث لا يقضي المعيار الذي يتعلق بالمعلومات التي يجب الإفصاح عنها في القوائم المالية بإتباع شكل معين لعرض معلومات قائمة المركز المالي، فوفقا لهذا المعيار يستند ترتيب البنود وتبويبها في المجموعات المختلفة التي وردت بالقائمة المرفقة إلى أهمية هذه البنود من حيث آثرها على القوائم المالية بالنسبة لمعظم المنشأت الصناعية والتجارية.[1]

1 د. فؤاد السيد المليحي وأخرون، مرجع سابق، ص 387.

المبحث الثاني

مفهوم الأداء المالي وأهميته

يعد الأداء المالي مفهومة ضيقة لأداء العمل، حيث أنه يركز على إستخدام نسب بسيطة بالإستناد إلى مؤشرات مالية يفترض أنها تعكس إتخاذ الأهداف الإقتصادية للمنشأة. ويعرف الأداء المالي أيضا أنه وصف الوضع المنشأة الأن وتحديدا الإتجاهات التي إستخدمتها للوصول إليه من خلال دراسة المبيعات، الإيرادات، الموجودات، المطلوبات وصافي الثروة، كما يذكر أن الأداء المالي يوضح أثر هيكل التمويل على ربحية المنشأة، ويعكس كفاية السياسة التمويلية للمنشأة. أما أهمية دراسة الأداء المالي فإنها تتبع من خلال الأتي:

– متابعة ومعرفة نشاط المنشأة وطبيعته.

– متابعة ومعرفة الظروف المالية والإقتصادية المحيطة. – المساعدة في إجراء عملية التحليل والمقارنة وتقييم البيانات المالية.

– المساعدة في خصم التفاعل بين البيانات المالية. وقد أجمع معظم الباحثين على أن الأداء المالي يعتمد كمفهوم على عملية التحليل الماليالتي تعرف بأنها سلسلة من الأساليب المالية التي يمكن إستخدامها لتحديد قوة المنشأة وضعفها، ويستخدم النسب المالية بصورة رئيسية في هذا التحليل من أجل مقارنة الأداء الماضي بالأداء الحالي والمتوقع ومعرفة نواحي الإختلاف.[1]

ويؤدي التحليل المالي إلى تعظيم قيمة المنشأة أي تعظيم قيمة أسهم المنشأة في السوق م خلال قيامها بتشخيص إيجابيات (نقاط القوة وسلبيات (نقاط الضعف أدائها بالماضي لغرض تعزيز الإيجابيات والمعالجة وتستطيع الإدارة المالية إستخدام مؤشرات (نسب) التحليل المالي في عملية التشخيص وإتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة الأداء ورفع مستواه، كما أن التحليل المالي ضروري للتعرف على المركز المالي للمنشأة ويعتمد التحليل المالي على البيانات التاريخية التي تظهر في الميزانية العمومية وقائمة الدخل. لذا فهو يساعد الإدارة للكشف عن مواطن القوة والضعف في المركز المالي. وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربحية والكشف عن مواطن القوة ليتيح للإدارة فرصة إستغلالها، كما أن الكشف عن مواطن الضعف يتيح فرصة التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها مبكرة حتى لا تعيق الخطط المستقبلية. ويرى البعض أن التحليل المالي هو دراسة الأداء الماضي للمنشأة وتقييم ظروفها الحاضرة ثم التنبؤ بإمكانية تحقيق أهدافها الفرعية

1 د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، إدارة البنوك، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 234.

المرغوبة في المستقبل، (هبتجر وماتونش 1988، 668)، كما يعد التحليل المالي ذو أهمية قصوى لعملية التخطيط المالي للمنشأة لأنه يعد منطلق هذه العملية ونقطة بدايتها. ولكي يتمكن المدير من وضع الخطط المالية لا بد له من معرفة العملية ولا بد له من معرفة المركز المالي لمنشأته. فالخطط المالية يجب أن تتناسب مع القرارات الحالية والمتوقعة للمنشأة، والتحليل المالي ما هو إلا وسيلة بيد المدير المالي لمعرفة قرارات منشأته المالية والإدارية، (رمضان 1994، 54)، ومن ذلك نستنتج أن التحليل المالي ينصب على القوائم المالية المعدة من قبل الوحدة الإقتصادية أي أنها عملية إستخلاص المعلومات من القوائم المالية وملحقاتها، ودراسته بصورة مستفيضة وتفسيرها وتحليلها وفق أساليب رياضية وإحصائية لغرض الوصول إلى كفاءة الإدارة المالية في تلك الوحدة، والتوصل إلى كيفية إستثمار الأموال وكذلك توفير المعلومات اللازمة لعلاج المشاكل التي جابهت الوحدة الإقتصادية في عملها بعد معرفة أسبابها وصولا إلى تحقيق الأهداف المنشودة من الربحية.[1]

ويقصد بمفهوم الأداء المالي المخرجات والأهداف التي يسعى النظام لتحقيقها لذا فهو مفهوم يعكس كل من الأهداف والوسائل اللازمة لتحقيقها أي أنه مفهوم بربط الأنشطة بين أوجه النشاط وبين الأهداف التي تسعى هذه الأنشطة إلى تحقيقها داخل المنظمة. [2]

وعرف أنه حكم ذو قيمة على إدارة الموارد الطبيعية والمادية والمالية المتاحة لإدارة المنظمة وعلى طريقة الإستجابة لإشباع رغبات أطرافها المختلفة. لم يظهر مفهوم "الأداء" بشكل مباشر في مدرسة العمليات الإدارية كما جاءت في كتابات آئمتها. فالعملية الإدارية في هذه المدرسة كما يشير عبدالبارئ إبراهيم درة – تتكون من العمليات الفرعية المتعاقبة التالية وهي :

التخطيط والتنظيم والتوظيف والتوجيه القيادة والرقابة، وكان يشار إلى تقييم أداء العاملين ومدى تحقق العمليات الفرعية الأخرى عند معالجة موضوع التوظيف أو الرقابة. وعندما إزداد نمو المنظمات وإتسع نطاق عملها إحتل موضوع "تقييم الأداء" جزءا من إهتمام المفكرين والممارسين، وأصبح هذا الموضوع محور عدد من الدراسات الأكاديمية كما تطورت النظرة إليه بإعتباره عملية من العمليات الأساسية في إدارة الموارد البشرية أو شئون الموظفين Personal Management مثل التخطيط للموارد البشرية الاختيار والتعيين وتحديد الرواتب والأجور وغيرها من العمليات. ويقرر عبد البارئ إبراهيم درة أنه عندما زاد الإهتمام بالتدريب في الخمسينات والستينات من القرن

1 د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، مرجع سابق، ص 235.
2 د. عبدالسلام الوقحف، إقتصاديات الأعمال، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993م، ص92.

العشرين إرتبط الإهتمام بالأداء بالعناية بتحليل وتحديد الحاجات التدريبية، كما أن تقييم أداء العاملين أحد المداخل لتحديد الحاجات التدريبية الفردية والتنظيمية. وعندما غزت المدرسة السلوكية الفكر الإداري منذ الأربعينات من القرن العشرين برز الحديث عن إرتباط رضا العاملين بأدائهم ودار نقاش موسع حول السؤال التالي: هل يؤدي رضا العاملين إلى إرتفاع مستوى الأداء في المنظومة أم العكس هو الصحيح؟ بمعنى أن يكون الاداء الجيد وسيلة من وسائل زيادة رضا العاملين ولا يزال الجدل دائرة حول هذا الموضوع. ومنذ منتصف القرن العشرين كثر عدد المنظمات وتفقدت أعمالها ووظائفها وإزداد عدد العاملين وتفقدت حاجاتهم وطموحاتهم وشهد العالم أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية خطيرة، وقامت ثورات علمية وتكنولوجية هائلة، وإستقلت الدول النامية وسعت إلى إحداث تنمية شاملة في مجتمعاتها، وظهرت فيها محاولات وحركات للتطوير والتجديد أطلق عليها أسماء مختلفة مثل الإصلاح الإداري أو التطوير الإداري أو التنمية الإدارية. وعلى صعيد الفكر الإداري ظهرت مدارس وإتجاهات وحركات عديدة كان الأداء وتحسينه محورا رئيسية من محاور إهتمامها. ومن هذه المدارس والإتجاهات والحركات نذكر منها على سبيل المثال: مدرسة العلاقات الإنسانية وحركة الإدارة والأهداف والنتائج ومدرسة الإدارة بالمشاركة، وحركة التطوير التنظيمي، وتنمية الموارد البشرية ومدرسة الجودة الشاملة، وحركة المنظمات التي تتعلم.[1]

وهناك العديد من العوامل التي يجب أخذهات في الإعتبار عن التعامل مع السلوك الإنساني، حيث أن هذا السلوك هو دالة لمزيج من المتغيرات المرتبطة بالفرد من ناحية وخصائص المنظمة التي يعمل بها من ناحية أخرى. ويمكن أعطاء أمثلة على العوامل المرتبطة بالفرد كالتالي:

- الحاجات – الدوافع – الحالة المزاجية – الإتجاهات – المعارف – المهارات

- الخصائص الجسيمة ويرتبط بمفهوم الأداء مصطلحات عديدة منها على سبيل المثال :

1- الأداء المهني Professional Performance:

يقصد بالأداء المهني القيام بأعباء الوظيفة التي يقوم بها الشخص من مسئوليات وواجبات، وفقا للمعدل المفروض أدواءه من العامل الكفء المدرب، ويمكن معرفة هذا المعدل عن طريق تحليل الأداء.

1 د. سعيد فرحات جمعة، الأداء المالي لمنظمات الأعمال، الرياض، دار المريخ للنشر، 2000م، ص 38.

2- تحليل الأداء Performance Analysis:

يقصد بتحليل الأداء دراسة كمية العمل والوقت الذي يستغرقه، وإنشاء علاقة عادلة بينهما .

3- معدل الأداء Performance Rate:

يقصد بمعدل الاداء كمية العمل التي ينجزها فرد واحد أو مجموعة من الأفراد.[1]

أهداف تقويم الأداء المالي:

يهدف تقويم الأداء المالي إلى الأتي :[2]

1- قياس كفاءة الأداء العاملين لتحديد كفاءة إستخدام القوى العاملة.

2- تحديد القدر اللازم من التدريب لرفع مستوى الأداء المالي.

3- إظهار كفاءة سياسات الإختيار والتعيين في ضوء معدلات الأداء المالي.

4- إبراز كفاءة سياسات التدريب والإحتياجات التدريبية.

5- إلمام الأفراد بنواحي القصور في أدائهم ومدى حاجتهم للتدريب ونواحي القصور في سلوكهم وتصرفاتهم لتفاديها في المستقبل.

6- إكتشاف العوامل المؤثرة في النتائج المحققة والعمل على رفع العوامل المؤثرة تأثير إيجابية وزيادتها مما يحقق كفاءة المنشأة بشكل عال، والعمل على تفادي العوامل المؤثرة تأثير سلبية والتي تعمل على تقليل كفاءة الأداء.

7- عملية تقويم الأداء وسيلة يمكن أن تساعد الإدارة في حسن الإلتزام الأمثل للموارد المتاحة.

8- يساعد على توجيه الأموال في المشروعات التي تحقق الأهداف المحددة، فإذا لم يتم المفاضلة بين المشروعات وإختيار البديل المناسب لتحقيق الأهداف المرسومة للمشروع فإن هذه الأموال سوف توجه إلى مشروعات فاشلة لا تحقق تلك الأهداف المحددة للمشروع.[3]

---

1 د. مدحت محمد ابو النصر، الأداء الإداري المتحيز، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م، ص 63.

2 ناريمان سمير وهبة رزق الله، رسالة ماجستير بعنوان : دور الموازنات التخطيطية في رفع مستوى الأداء المالي بالقطاع المصرفي، الخرطوم، جامعة السودان، 2009م، ص 52.

3 وزان دفع الله، رسالة ماجستير بعنوان، دور التحليل المالي في تقويم الأداء المالي للجامعات الحكومية، الخرطوم، جامعة النيلين، 2009م، ص 67.

9- وسيلة ضمان للعدالة في المعاملة.

10- تفسير عملية تقويم الأداء وسيلة تساعد في التقليل من درجة المخاطرة Risk واختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مختلفة، فكلما كانت الأموال المستثمرة قليلة كلما كان عنصر المخاطرة أقل.

إن مؤسسات التمويل الدولية لا تعطي القروض للدول النامية وذلك لإرتفاع نسبة ودرجة المخاطرة فيها إلا بعد دراسة وافية وعملية مثل المجال الذي يستخدم فيه القرض وضمان الحصول على أموال القرض من الفوائد.

أهمية تقويم الأداء المالي:

تتمثل أهمية تقويم الأداء المالي في الأتي:

1. وجود نظام لتقويم الكفاءة يؤدي إلى رفع مستوى الأفراد وتحسين الإنتاجية والتعرف على نقاط القوة والضعف وكيفية تحسين الأداء.

2. على ضوء تقويم الأداء يتم حساب المكافأة والعقاب.

3. إمداد الأفراد بالمعلومات عن نتائج أدائهم واظهار نقاط القوة والضعف لهم.

4. تحقيق موضوعية نظام التقويم الأداء الأفراد ودقة تقدير المكافأة.

5. يترتب على نتائج التقويم إتحاد الإجراءات المناسبة فيما يتعلق بالترقيات والنقل والتدريب. 6. يؤدي إلى فاعلية الإشراف لتفهم المرؤوسين لأسس ومعايير تقويم الأداء.

7. يسهم في تنمية المهارات العامة نتيجة لتعرف كل فرد في التنظيم على نقاط القوة والضعف في أدائه وكيفية تطويرد.

8. يترتب على نتائج التقويم إعادة النظر في سياسات الأفراد ووضع الخطط والبارمج التي تحقق الإستفادة من القوى العاملة بأحسن الأساليب وأقل التكاليف. [1]

1 ناريمان سمير وهبة رزق الله، مرجع سابق، ص 53.

مراحل (خطوات) تقويم الأداء المالي:

تتم عملية تقويم كفاءة الأداء المالي وفقا للخطوات التالية:

1. تحديد الأهداف التي تريد الإدارة بلوغها وتقسم هذه الأهداف إلى أهداف فرعية تخصص كل قسم من الأقسام في داخل المنشأة وتشرح هذه الأهداف للأفراد وتعيين لكل منهم دوره في سبيل بلوغها ولا بد أن تكون هذه الأهداف الفرعية متسقة ومنسجمة ومترابطة ببعضها البعض لتحقيق الأهداف الرئيسية للمنشأة.

2. تحديد مستويات الأداء التي تتطلبه الإدارة في أداء العاملين على أن يكون هذا التحديد واضحة للعاملين ورؤسائهم. 3. تدريب العاملين تدريب شام" يتضمن الطرق الفنية للعمل ووسائل الإتصال، وتنمية التعاون بين العاملين خاصة إذا كان العمل يتطلب مجهود جماعية.

4. تخصيص المعايير التي تقيس الأجزاء المحددة من الأداء المالي.

5. تحديد الأداء المراد قياسه بالضبط وهذه خطوة أساسية في زيادة فعالية التقويم إذ يجب التركيز على خصائص معينة أو نواحي سلوك محددة بدلا من التقويم العام، وهذا يحقق موضوعية التقويم ويسهل إختيار الوسيلة المناسبة لقياس الصفات او الخصائص او نواحي السلوك المراد الحكم عليها.

6. إختيار الطريقة التي تمكن الإدارة من عملية التقويم وقد يتم الجمع بين أكثر من طريقة ومن الطرق المفضلة طريقة الإدارة بالأهداف يسبقها خلق مناخ مناسب من حيث إشراك العاملين في تحديد أهدافهم الفرعية وطرق الوصول إلى هذه الأهداف وأن تتأكد من أن العاملين مدربين على أعمالهم تدريبا حسنة وأنهم مهتمون في هذه الأعمال وراغبون في أدائها، وأن تدرب المشرفين على كيفية إستعمالها وتنمي فيهم مهارات الإتصال والتوجيه وحل المشاكل.

7. دراسة نوع الأعمال التي يؤديها العاملون والتعرف على قدراتهم ومستويات طموحهم ومدى إستعدادهم للمساهمة الإيجابية في تحقيق أهدافهم الشخصية وأهداف المنشأة على وجه العموم.

8. توضيح العوامل التي تبني عليها تقويم العاملين للمشرفين والعاملين على السواء وتفصيل هذه العوامل او البنود إلى أجزاء وتعطي كل جزء وزنة مناسبة مع أهميته وبالتالي تعطي كل بند من بنود التقويم الوزن او القيمة المناسبة.

9. أن تعمق الإدارة مفهوم الإشراف لدى المشرفين فتوضح لهم أن علاقتهم بمرؤوسيهم ليست تصيدة الأخطاء الأخرين وإنما هي علاقة تعاون وإتصال وتوجيه وهذا يتطلب مقابلة المشرفين لمرؤسيهم.[1]

طرق تقويم الأداء المالي:

تعتبر الطرق المقترحة إلى حد كبير طرق تطبيقية تعتمد على أساس نظري مثل النسب فهي غالبا كمية ونادرة ونوعية وتعتمد على المعلومات المجتمعة بدءا من الأهداف متجهة نحو التنفيذ وكلها على مستوى التحليل الإقتصادي الجزئي وتبعة لمنطق تطبيقها توجد طرق تحليلية وتركيبية معيارية وتفسيرية وتبعا للمعايير المستخدمة توجد طرق فردية أو متعددة الإتجاه بينما أشكال التعبير والتمثيل كثيرة مثل النسب، الأشكال، المصفوفات والرسومات. كذلك توجد طرق بسيطة ومركبة تستند إلى التحليل الإقتصادي وبحوث العمليات والأساليب الكمية وقد تكون داخلية أو خارجية. ولتحقيق أهداف عملية تقويم الأداء لا بد من إتباع طرق وأساليب مختلفة من أهمها:[2]

1- التقويم على أساس الموازنات:

في هذه الحالة يتم التقويم من خلال توفر أساس المخططات المرسومة (الموازنات التخطيطية) على أساس مقارنة الأداء الفعلي مع المعايير والمعدلات المحددة التي وضعت في الموازنات التخطيطية مسبقا. تعتبر الموازنات هي الوسيلة التي تعبر عن مدى تحقيق الوحدة للأهداف المرسومة بشرط حسن تحديد تلك الأهداف وصياغتها في إطار متكامل لمحاسبة المسئولية بغرض الإطمئنان إلى مدى دقة التنفيذ وكشف نقاط القوة والضعف في الأداء، ويتم تعديل الإنحرافات بإستخدام الموازنة في ضوء الإجابة على التساؤلات التالية:

أ- هل تحقق النتائج المرغوبة فيها وحسب ما هو مخطط بالموازنة؟

ب- هل العمل الذي حدث فعلا يساير العمل المخطط بالموازنة من حيث النوع والكم؟

ت- هل الموارد المخصصة لتنفيذ البرامج تساير الموارد المخططة بالموازنة وهل يوجد توازن بينهما وبين العمل الفعلي؟

1 ناريمان سمير وهبة رزق الله، مرجع سابق، ص 54.

2 ناريمان سمير وهبة رزق الله، مرجع سابق، ص 56.

2- التدقيق الإداري:

يتعلق بالفحص والتحليل الإقتصادي المنظم للهيكل التنظيمي للمنشأة وسياسات وأساليب وإجراءات وأنظمة وجميع الإمكانات المادية والبشرية.

3- أسلوب التحليل المالي:

يقصد بالتحليل المالي دراسة القوائم المالية دراسة تحليلية إنتقادية بهدف تقويم الأداء المالي وترشيد قرارات إستخدام الأموال في المستقبل واعداد قوائم تعبر عن التغيرات التي تحدث في العناصر المختلفة التي تظهر بالقوائم المالية.

4- أسلوب التحليل العادل:

يعتبر التحليل العادل من الأسباب الهامة للحصول على المعلومات اللازمة لترشيد القرارات الإدارية ويعتمد هذا الأسلوب على دراسة العلاقة بين التكاليف والأرباح.

5- محاسبة المسئولية:

من خلالها يتم ربط المسئولية عن النفقات والدخل بالمستويات الإدارية المختلفة في الهيكل التنظيمي في ظل برامج أو موازنة تخطيطية مسبقة.

6- التكاليف المعيارية:

تستخدم لأغراض التخطيط والرقابة وتقييم الأداء، وهي تكاليف محددة بصورة مسبقة تبين ما يجب أن تكون عليه التكلفة في الفترة المحددة مسبقا.

7- الإدارة بالأهداف:

تهدف إلى زيادة الحافز الداخلي للأفراد من خلال إشتراك المرؤوسين مع الرؤساء في تحديد الأهداف وزيادة رقابة المرؤوسين على عمله، ومن فوائد هذه الإدارة تنمي القدرة التخطيطية لكل من الرؤساء والمرؤوسين وتساعد على رفع درجة العاملين وروحهم المعنوية.[1]

1 ناريمان سمير وهبة رزق الله، مرجع سابق، ص 61.

معايير الأداء المالي: هنالك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي: [1]

أولا: المعايير التاريخية (Historical Standards):

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية في الكشوفات المالية للسنوات السابقة لغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية، والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي تتم معالجتها وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها وإسنادها. كذلك يمكن أن ستفيد منها المحلل المالي الخارجي. ثانيا: المعايير القطاعية (الصناعية) (Industry Standards):

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الاداء، وتمثل هذه المعايير أساسة جيدة المقارنة أداء المنشأة ومتابعته دورية خاصة وأن المنشأة المعينة تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود إختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد من حيث مجموعة المنتوجات ونسب إستخدام الطاقة الإنتاجية ودرجة التباعد الجغرافي ... إلخ. ثالثا: المعايير المطلقة (Absolute Standards):|

وهي تعني وجود خاصية متأصلة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة رابعا: المعايير المستهدفة (Target Standards):

وهي نسبة تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الإنحرافات بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعينة وبالتالي إتخاذ التدابير التصحيحية اللازمة. الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي للمنشأة وتحليله:

هنالك العديد من الجهات المستفيدة من دراسة الأداء المالي للمنشأة وهي:

1- الإدارة (Management):

من الطبيعي أن المديرين يرغبون بمقارنة أدائهم خلال السنوات الماضية مع أهداف الربحية والسوق المختارة ومع أداء منافسيهم. فالإدارة تحدد أهداف المنشأة من خلال الحصة التسويقية والنمو في قيمة المبيعات أو الوحدات، والعائد على الإستثمار ويهتم بهذه المعلومات بشكل كبيرر

1 د. فلاح حسن علي الحسن وأخرون، مرجع سابق، ص 238.

المديرين ضمن المستوى الإداري الأعلى، حيث أن هؤلاء لديهم مصادر عديدة للحصول على هذه المعلومات، بشكل خاص من تقارير المنشأة المالية السنوية (الميزانية العمومية، حساب الأرباح والخسائر).

2- حملة الأسهم العادية (Common Stocks Shareholders):

وهم يقسمون إلى ثلاثة فئات: أ- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر قصيرة الأمد وهم يتطلعون إلى تعظيم الإيراد الحالي وتوزيعه عليهم.

ب- حملة الاسهم الذين يمتلكون وجهة نظر طويلة الأمد وهم يهتمون بإحتجاز الربح لتحقيق النمو المستقبلي في الإيرادات وتعظيم رأس المال. ج- حملة الأسهم الذين يمتلكون وجهة نظر مستقبلية وهم يختبرون قدرة المنشأة على تحقيق الأرباح والعوائد والمخاطر للبدائل الإستثمارية.

3- حملة الأسهم الممتازة (Preference Shareholders): يتطلعون إلى إستقرار الأرباح بمستوى معين بحيث يوفر تغطية ملائمة لمقسوم الأرباح.

4- حملة السندات (Debenture Shareholders): مثل الأفراد، المصارف أو المنشأت المالية الذين يركزون على مستوى الأرباح الحالية والمستقبلية ومدفوعات مقسوم الأرباح وإقتراض المنشأة وتقييمها للموجودات لتغطية ديونهم. 5- مانحي الإئتمان والمصرفيون (Creditors and Bankers):

وهم يتحققون من التغييرات الرئيسية التي تطرأ على ممتلكات المنشآت أي أنهم يتأكدون في حقيقة الأمر من مدى كفاية الموجودات المتاحة في توفير الضمانة لمطلوباتهم على المنشأة.[1]

القيمة السوقية (الاداء المالي)

وهي القيمة التي يمكن ان يُباع بها السهم في السوق ,وغالبا ما تكون متساوية مع القيمة الحقيقية للسهم .إلا في حالة وجود بعض الظروف في السوق التي قد تؤثر في القيمة السوقية للسهم فتكون عندئذ اكبر او اقل من قيمته الحقيقية (لطفي ،26،2005)

القيمة السوقية = عدد الأسهم المصدرة × سعر السهم

1 د. فلاح حسن علالي الحسن وأخرون، مرجع سابق، ص 239.

المبحث الثالث

مداخل وأساليب التحليل المالي والاتجاهات الحديثة في التحليل المالي

يتوقف مدى نجاح المحلل المالي في أداء مهمته في تمكنه من المهارة اللازمة في إختيار المنهج الذي سيتبعه في عملية التحليل وتحقيق الأهداف التي يسعى لتحليلها.

مفهوم مداخل التحليل المالي:[1]

يقصد بالمدخل للتحليل المالي السلوك والمنهج الذي يسلكه المحلل المالي أثناء قيامه بعملية التحليل للبيانات المالية وعلى ضوء الهدف الذي يسعى إليه مستخدم البيانات يتم تحديد المنهج وبناء على المنهج يتم تحديد الأسلوب الذي سيتبع في التحليل فلمنهج هو الخطوة الأولى من حيث الموضوع الذي سيتطلب عليه التحليل مثال إليه :تحليل الإستثمار ، أو تحليل الإتمان وعند ذلك يتم تحديد الأسلوب المناسب للقيام بمثل ذلك التحليل وبالقدر الذي يجيب فيه التحليل المالي عن مجموع الأسئلة المثارة من قبل الجهة المهمة يكون التحليل قد تم وفق مناهج وأساليب تؤدي إلى نتائج إيجابية . ولنفترض أن أهل المؤسسات قد تقدمت بطلب قرض طويل الأجل من أجل شراء آله لزيادة خط الإنتاج في إحدى مصانعها في هذه الحالة على الجهة التي ستقوم بالإقراض القيام بعملية التحليل المالي من أجل الإجابة على مجموعة الأسئلة للتحقق من مدى قدرة المؤسسة على سداد هذا القرض في مواعيد السداد المفترضة . هذه الأسئلة تتمحور حول:

1) السيولة التي ستكون متوفرة من المؤسسة خلال فترة سريان القرض من السداد التام .
2) مصادر السيولة لدى المؤسسة خلال فترة سريان القرض .
3) الطريقة التي تتبعها المؤسسة في إحتساب الإستهلاك على أصولها الثابتة .

القيمة الدفترية (Book Value): –

هي القيمة المحاسبية للسهم كما تظهرها الدفاتر والسجلات المحاسبية للشركة ,وهذه القيمة قد تزيد او تقل عن قيمته الاسمية .ويمكن قياس القيمة الدفترية وفق الصيغة الاتية:

القيمة الدفترية للسهم العادي = حقوق الملكية / عدد الأسهم المصدرة

1نعيم نمر داؤود ، التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية) : (دار النشر ، دار البداية ناشرون وموزعون 2012م ، ص 31

ج -القيمة الحقيقية(Intrinsic Value) :-

وهي نصيب السهم من صافي اصول الشركة بعد تقييم اصول وخصوم الشركة حسب الاسعار الجارية وقد اخذ تغير الاسعار بعين الاعتبار،ويمكن قياس القيمة الحقيقية وفق الصيغة الاتية :

$$\text{القيمة الحقيقية} = \frac{\text{اصول الشركة}}{\text{عدد الأسهم المصدرة}}$$

د -القيمة السوقية(Market Value) -

وهي القيمة التي يمكن ان يُباع بها السهم في السوق ,وغالبا ما تكون متساوية مع القيمة الحقيقية للسهم .إلا في حالة وجود بعض الظروف في السوق التي قد تؤثر في القيمة السوقية للسهم فتكون عندئذ اكبر او اقل من قيمته الحقيقية (لطفي ،26،2005)

القيمة السوقية = عدد الأسهم المصدرة × سعر السهم

جدول يوضح مدى تطور الربحية النقد في المصرف العراقي الاسلامي للمدة (2016-2018)

السنوات	النقد	معدل الربح السنوي %
2016	87679	16.2
2017	90728	3.5
2018	88067	6.2

الشكل (4)

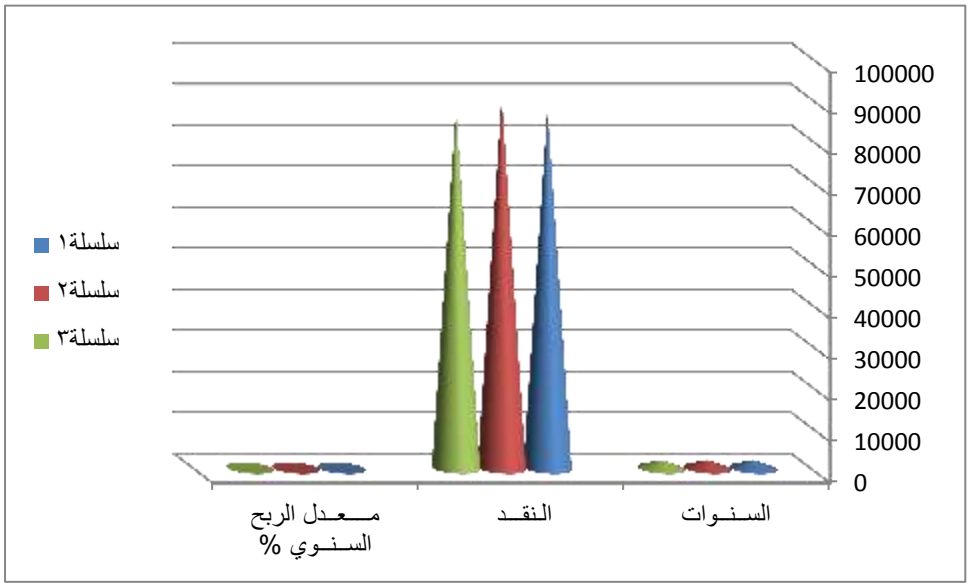

4) معدل دوران المدينين لدى للمؤسسة.

5) مقارنة قوائم التدفقات لفترات سابقة مختلفة .[1]

6) تنظيم قائمة تدفقات مستقبلية خلال فترة سريان القرض .

7) عمل إستقصاءات عن طبيعة نشاط المؤسسة ومركزها في السوق ومدى إستمراريتها والمحاور الإقتصادية العامة وغير ذلك من المخاطر .

8) بالتالي الوصول إلى قدرة المؤسسة على السداد في المواعيد المحددة .

أنواع مداخل التحليل المالي:

تتنوع مداخل التحليل المالي وفق لمجموعة من العناصر مثل : الأغراض المقصودة للتحليل المالي ، طبيعة ونوع المعلومات المتوفرة ، السمات الشخصية ، بناء لما تقدم تقسم مداخل التحليل المالي من حيث الموضوع إلى قسمين رئيسيين هما:

1- المدخل الكمي للتحليل المالي "Quantitative Approach"

وبموجب هذا المدخل أو المنهج للتحليل المالي تنحصر نطاق عملية التحليل المالي في الجانب الكمي من المشكلة أو الظاهر محل الدراسة والتحليل .

2-المدخل النوعي " Qualitative Approach"

بموجب هذا المدخل او المنهج يتعدى إهتمام ونطاق المحلل المالي نطاق الكم إلى دراسة جانب الكيف أو النوع للظاهرة أو المشكلة محل الدراسة .

يعتمد التمييز بين المدخلين الكمي والنوعي في التحليل المالي لو فرضنا بأن المنشأتين أ، ب قد حققتا مبيعات متساوية من حيث القيمة لكن المنشأة (أ) تتبع سياسة محاسبية متشددة من حيث الإعتراف بالإيرادات والمصروفات وكذلك في قياسها وذلك بعكس المنشأة (ب) التي تتبع سياسات محاسبية متراخية في هذين المجالين .

في هذه الحالة فإن التحليل المالي الكمي سيقود المحلل المالي إلى أن أداء المنشأتين من حيث الربحية متعادل ، لكن النتيجة ستختلف حتماً لو قرن تحليله الكمى المشار إليه بتحليل نوعي إذن ستكون المنشأة (أ)

---

[1] - محمد مطر ، **التحليل المالي والإئتماني** ، دار النشر : (دار وائل للنشر – عمان – الأردن)، عام 2000م ص27..

- مدى المخاطرة التي تحيط بديونها لدى المنشأة والمرتبطة بأولوية المقرض في الحصول على حقوقه فيما لو تعرضت المنشأة للتصفية أو الإفلاس .
- مدى الموضوعية في السياسات التي تتبعها المنشأة في تقييم أصولها خاصة ما يقدم منها كضمانات.

ومن أهم المؤشرات المفيدة في هذا المجال :

- مؤشرات السيولة في الأجل القصير .
- مؤشرات الملاءة في الأجل الطويل .
- مؤشرات الرفع المالي .
- التدفق النقدي في الأجلين القصير والطويل .

ثالثاً : تحليل الأداء Performance Analyses

ويهم الإدارة المشروع في أغراض الرقابة والتخطيط وتقييم الأداء ومع أن البيانات المالية المناسبة لأغراض تحليل الأداء لا تتوفر جميعها في البيانات المالية المنشورة كما سبق الإشارة لذلك بل غالباً ما تتوفر تلك البيانات (وهي ذات طبيعة تفصيلية كما أنها تقديرية في الغالب) في سجلات محاسبة التكاليف أو المحاسبة الإدارية ، إلا أنه يمكن الإدارة الحصول على مؤشرات عامة من البيانات المالية المنشورة مثل :

- مؤشرات عامة عن النشاط تدور حول الربحية وسياساتها في تمويل الإستثمار .
- مؤشرات خاصة لتقييم الأداء لبعض الإدارات المختصة بشكل عام في إدارة الأصول والمطلوبات من هذه المؤشرات مثلاً :
- معدل دوران الإستثمارات ، معدل دوران رأسمال العامل[1]

رابعاً : مداخل أخرى للتحليل المالي:

بالإضافة للمداخل التقليدية للتحليل المالي المشار إليها أعلاه برزت حديثاً مداخل أخرى يسلكها المحللون الماليون لتحقيق أغراض هامة ومتخصصة مثل :

- التحليل المالي لأغراض تقييم الجدوى الإقتصادية للمشروعات .

---

[1] -محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص 29.

هي الأفضل أداء لأن السياسات المحاسبية المتشدد التي تتبعها في مجال قياس الربح تضفي على أرباحها المحققه سمه إضافية من حيث الكيف أو النوع لاتتوفر بالتأكيد لأرباح المنشأة (ب) وهذه السمة هي سمه إستمرارية الأرباح .

لكن من حيث الأغراض أو الأهداف تقسم مداخل التحليل المالي إلى أربعة هى:

أولاً : تحليل الإستثمار:

يسلك هذا المدخل من مداخل التحليل فئة المستثمرين ممثلة بالمساهمين الحاليين والعتمدين والذين يهمهم الحصول على معلومات حول :

1) القوة الإيرادية للمنشأة حاضرة أو مستقبلة .
2) فرص إستمرارية المنشأة ومعدلات النمو المتوقع فيها .
3) مدى كفاية إدارة المنشأة في رسم السياسات التمويلية (التمويل) ومن ثم مدى كفائتها في إستغلال الموارد الإقتصادية المتاحة للمنشأة (الإستثمار _ إدارة الأصول) .

مؤشرات عن المخاطر التي تحيط بإستماراتهم في المنشأة فيما لو تعرضت للتصفية أو الإفلاس .

ومن أهم المؤشرات الكمية المفيدة لتحقيق الأغراض المشار إليها أعلاه ما يلي:

1) مؤشرات الربحية
2) مؤشرات الرفع المالي
3) مؤشرات الأداء
4) مؤشرات السوق [1]

ثانياً : التحليل الإئتمان:

ويسلك هذا المدخل الدائنون في الأجل القصير وفي الأجل الطويل ، وذلك بقصد الحصول على معلومات حول:

- قدرة المنشأة على الوفاء بأصل الدين Principal وتسديد فوائده interest عند إستحقاقها .
- سياسات التمويل المتبعه وأثارها على هيكل رأس مال المنشأة .

---

[1] - محمد مطر ، **مرجع سابق**، ص28.

قائمة المراجع والمصادر:

أولاً: الكتب العربية:

1. أ. فائق شقير وأخرون، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2006م، ص 263.
2. أ. نعيم نمر داؤود ، **التحليل المالي (دراسة نظرية تطبيقية)** : (دار النشر ، دار البداية ناشرون وموزعون 2012م ، ص31 .
3. أ.د. إسماعيل إسماعيل وآخرون، **التحليل المالي مدخل صناعة**، (عمان: دار وائل للنشر، 2004م، ص 10).
4. أ.د. مؤيد عبدالرحمن الدوري، أ. نورالدين أديب أبو زناد، **التحليل المالي بإستخدام الحاسوب**، (دار وائل للطباعة والنشر، 2002م، ص 15-16-17)
5. خالد عبد الرحيم العتيبي، **إدارة الموارد البشرية**، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع، 2003م، ص 210-212.
6. خلدون ابراهيم الشديفات، **إدارة وتحليل مالي**، عمان، دار وائل للنشر ،2000م، ص 10.
7. د. أحمد محمد العداسي، التحليل المالي للقوائم المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع، الطبعة العربية الأولى 2011م، عمان، ص 104.
8. د. سعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال**، الرياض، دار المريخ للنشر، 2000م، ص 38.
9. د. طارق عبد العال حماد، **تحليل القوائم المالية**، الدار الجامعية، 2006م.
10. د. عبدالسلام الوقحف، **إقتصاديات الأعمال**، الإسكندرية، المكتب العربي الحديث، 1993م، ص 92.
11. د. عبدالناصر محمد سيد درويش، **مبادئ المحاسبة المالية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010م، ص 321.

12.د. فلاح حسن علالي الحسين وآخرون، **إدارة البنوك**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 234 – 235.

13.د. فؤاد السيد المليجي وأخرون، **المحاسبة المالية في شركات الأموال**، (دار الجامعة الجديدة للنشر، 2002م)، ص 376.

14.د. كاظم جاسم العيساوي، **دراسات الجدوى الإقتصادية وتقييم المشروعات (تحليل نظري وتطبيقي)**، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، 2002م، ص 261.

15.د. كمال الدين الزهراوي وأخرون، **المحاسبة في شركات الأموال**، دار الجامعة الجديدة للنشر، 2003م، ص 336–339.

16.د. محمد تيسير الرجبي، **تحليل القوائم المالية**، دار ام السماق، عمان – الأردن، 1998م، ص 9 – 10.

17.د. محمد مطر، **التحليل المالي والائتماني الأساليب والأدوات**، عمان، دار وائل للنشر، 2000م، ص 3.

18.د. مدحت محمد ابو النصر، **الأداء الإداري المتحيز**، المجموعة العربية للتدريب والنشر، 2012م، ص63.

19.د. مسعد محمود الشرقاوي، **مبادئ المحاسبة المالية**، المكتبة العصرية للنشر والتوزيع، 2007م، ص 28.

20.د. منير شاكر محمد، د. عبدالناصر نور، أ. إسماعيل إسماعيل، **التحليل المالي ومدخل صناعة القرار**، دار وائل للنشر والتوزيع، 2008م، ص 12–13.

21.د. مؤيد راضي خنفر والدكتور غسان فلاح المطارنة، **تحليل القوائم المالية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ، عمان، الأردن، 2000م) ص 73.

22.د. نعيم دهمش وأخرون، **مبادئ المحاسبة**، نشر بدعم من معهد الدراسات التجارية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى 1999م، ص 34.

أولاً: البيانات الشخصية :

أرجو التكرم بوضع علامة (√) امام الاجابة التي تراها مناسبة :.

العمر

30 سنه فاقل ☐ 40 سنة ☐ 41 - ☐ ☐

اكثر من 50 ☐

المؤهل العلمي

بكلاريوس ☐ دبلوم عالي ☐ ماجستير ☐

دكتوراه ☐ أخرى ☐

التخصص العلمي

محاسبة ☐ إداره أعمال ☐ إقتصاد ☐

دراسات مصرفية ☐ نظم معلومات محاسبية ☐ أخرى ☐

تكاليف ومحاسبة ادارية ☐

المركز الوظيفي

محاسب مالي ☐ مدير عام ☐ مراجع داخلي ☐

مديرمالي ☐ مدير إداري ☐ أخرى ☐

المؤهل العلمي

زمالة سودانية ☐ زمالة بريطانية ☐

زمالة امريكيه ☐ زمالة عربية ☐

لايوجد مؤهل علمي ☐ زمالة أخرى ☐

سنوات الخبرة

5 سنوات فاقل ☐ من6- 10 سنة ☐ من 11 - 15 سنة ☐

من 16 - 20 سنة ☐ اكثر من 20 سنه ☐

ثانياً:الفرضيات:

ارجو التكرم بوضع علامة (√) أمام مستوي الموافقة الذي يناسبكم:

الفرضية الاولي: المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير كافية لتقويم الأداء المالي :

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(1)	قائمة المركز المالي لا يمكن الإعتماد عليها لتحديد قيمة المنشأة لأن عناصرها تتأثر بمؤشرات وظروف تغيرات الأسعار .					
(2)	المعلومات المحاسبية التي تظهرها القوائم المالية غير مفهومة لغير المتخصصين بعملية المحاسبة والأمور المالية .					
(3)	بيانات القوائم المالية لا توضح العلاقة بين مصادر وإستخدامات الأموال المستثمرة خلال العام المالي ككل .					
(4)	تتأثر المعلومات المحاسبية في قائمة الدخل بالسياسات المحاسبية المستخدمة هذا بالأضافة الي أن البنود فيها تتحدث عن الماضي .					
(5)	لا تعكس قائمة المركز المالي القيمة الحالية لكثير من الأصول حيث تستخدم مبدأ الكلفة التاريخية لتقييم تلك الأصول، وبالتالي فإن المركز المالي لا يتم تقديره بشكل دقيق .					

الفرضية الثانية: تساعد المعلومات الناتجة من التحليل المالي في تقويم الأداء المالي .

	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
(1)	تستخدم نتائج القوائم المالية كوسيلة للتنبؤ بالمستقبل عن طريق مؤشرات مالية .					
(2)	تحليل القوائم المالية يعمل على تقويم ومقارنة الأداء للشركة الواحدة لعدة سنوات .					
(3)	إستخدام النسب المالية يعطي معلومات ملائمة عن كفاءة أداء الشركة ومعرفة نقاط الضعف والقوة .					
(4)	المعلومات الناتجة من التحليل المالي تساعد المنشأة في تحديد درجة السيولة .					
(5)	إستخدام التحليل الأفقي يساعد في تقويم إنجازات المنشأة ونشاطها وإتخاذ القرارات المناسبة .					